المصدر: المصرى اليوم
التاريخ : ٧ مايـو ٢٠٠٩

موقعة الخنازير

بقلم د. عمرو السوبكى

كان يفترض أن تضم موقعة الخنازير مثل باقى المواقع طرفين اثنين فقط، أى الحكومة و«تحالف» مربى الخنازير وجامعى القمامة، ومع ذلك ضمت أطرافا أخرى بعضها ليس له علاقة بالموضوع، كالكنيسة التى أدخلتها الحكومة فى أمور الدنيا والسياسة وحتى حل مشاكل الخنازير،

والبعض الآخر صنعته البيئة الثقافية والسياسية المحيطة التى حولت قضية اجتماعية لمواطنين مصريين يطالبون بتعويضهم بصورة عادلة إلى معركة طائفية، تركت كما هى العادة الموضوع الأصلى (تعويض مواطنين مصريين عن عمل قانونى يقومون به لا يحرمه دينهم) وانشغل بالحديث عن «الحيوان النجس فى بلد الأزهر»، أو «قرار الحكومة الطائفى الذى يستهدف المسيحيين» متناسيا خيبة الحكومة وسوء إدارتها فى كل الأزمات، فلماذا ستفلح فى أزمة الخنازير.

والحقيقة أن قرار الحكومة بإعدام الخنازير ثم تراجعها عن ذلك وإعلانها عن ذبحها، ثم على الأرجح تراجعها مرة أخرى عن قرار الذبح، بسبب ضغوط داخلية وخارجية، خاصة أن منظمة الصحة العالمية اعتبرته قرارا خاطئا ولا مبرر له، كما أنه تجاهل مصالح عشرات الآلاف من المواطنين الذين يعملون فى هذا المجال.

والسؤال البديهى الذى كان يجب أن يطرح أولا هو هل هناك حاجة طبية لذبح الخنازير من أجل مواجهة الوباء؟ الإجابة القادمة من المنظمات العالمية ومن بعض الأطباء المتخصصين أنه لا حاجة لذبح كل الخنازير، ولكن الحكومة على الأرجح وخوفا من عجزها عن مواجهة أى انتشار لهذا الوباء فى مصر، اختارت «الأحوط» وقررت الذبح.

والمؤكد أن هذا القرار لم يكن وراءه أى أبعاد أو حسابات طائفية، وهذا ما حاولت أن أقوله للسيد «نافرو» مدير وكالة الأنباء الفرنسية بالقاهرة (واحد من أذكى وأكفأ الصحفيين الأجانب فى مصر)، حين اتصل بى ظهر الاثنين الماضى للحديث عن هذه القضية، وبدأنى بسؤال بدا وكأنه يعكس موقفا مسبقا، عن الدوافع الأيديولوجية للحكومة من وراء هذا القرار،

وقد توقفت كثيرا عند كلمة أيديولوجية، لأنها أبعد كلمة عن مجموعة صنع القرار فى مصر فيمكن أن تحدثهم فى الملوخية وليس الأيديولوجية، وأن مصر تدار يوما بيوم، وشرحت لهم كيف أن سوء الأداء والإدارة صفة لصيقة للأداء الرسمى منذ مايقرب من ٣٠ عاما،

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

فهل كانت هناك كفاءة فى الأداء فى إنقاذ ضحايا العبارة الذين تجاوزوا الألف مواطن، أو ضحايا حوادث الطرق والقطارات أو فى الدويقة التى دفنت الناس أحياء تحت الأنقاض، أو مع ضحايا أنفلونزا الطيور، حتى نتوقع عبقرية حكومية فى التعامل مع أنفلونزا الخنازير، وهل هناك قرار حكومى واحد وثق به الناس وصدقوه حتى لو أقسم كل مسؤول على المصحف أو الإنجيل على عدم الحنث بقسمه؟.

إن منحى تلبيس القضية رداء دينيا ظل مشكلة حقيقية لدى المتاجرين بهموم الأقباط فى المهجر، وبعض القراءات الغربية التى عالجت الموضوع منذ البداية باعتباره «ترصد إسلامى بالخنازير» .

والمؤكد أن الخنازير لا ديانة لها كما كتب زميلنا وائل قنديل فى سلسلة مقالات ممتعة حول هذا الموضوع، كما أن الحكومة تصرفت بتسرع وبسوء إدارة وتخبط كما هى العادة، كما ظهرت «توجهات إسلامية» شديدة السوء دخلت فى هذا الموضوع وتحدثت عن الخنزير وكأنه «مسيحى» الديانة، ثم اعتبرت أنه من غير المقبول أن تربى الخنازير فى بلد «إسلامى»

وهذا فى الحقيقة أمر لا محل له من الإعراب ويعكس روحا متعصبة وفيها من الجهل وسوء التقدير الكثير، فكيف يمكن أن يخرج مثل هذا الخطاب بحق مواطنين مصريين وهم فى لحظة أزمة بل وربما كارثة ستحل بهم وبأرزاقهم ثم يأتى البعض ويقول لهم تخلصوا من مصدر رزقكم لأن الخنزير محرم أكله فى الإسلام؟.

هذا كلام فيه تنطع على عقائد الآخرين، ورفض للقوانين القائمة التى اعتبرت تربية الخنازير عملا قانونيا وشرعيا، ويأتى البعض وبدلا من أن يبحث بل ويناضل من أجل تعويض هؤلاء الناس عما يمكن أن يصيبهم من خسائر، يقول لهم اذهبوا أنتم ومصدر رزقكم إلى الجحيم.

أفهم أنه فى ظل الظروف الطبيعية أن يطالب البعض بنقل حظائر الخنازير خارج المناطق السكانية، والبدء فى «اكتشاف» نظام غذائى غير القمامة لإطعام الخنازير (لاتوجد بلد آخر فى العالم يعيش فيها الخنازير على القمامة إلا مصر)،

وحتى حين يرى المجتمع أن تربية الخنازير فى بلد ثقافته إسلامية أمر غير مرغوب فيه خاصة أن كثيرا من المسيحيين لا يأكلونه، فهو أمر وارد مناقشته أيضا بل وحتى قبوله، ولكن قبل الأزمة أو بعدها وبالتوافق، وبوضع بدائل أخرى أمام هؤلاء المربين، ونقلهم من تلك الحالة المزرية حتى لو كانت مربحة إلى حالة أخرى يعتاشون منها كمصدر رزق لهم ولأبنائهم.

واما أننا أصبحنا أمام حالة طارئة وأمام وباء خطر يحيط بالإنسان اسمه «أنفلونزا الخنازير»، ومازالت الحكومة مرتبكة كما هى العادة فى التعامل معه فيجب إرجاع المشكلة إلى أصلها أى البعد الصحى والاجتماعى، ونتساءل هل هناك حاجة ولو

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

على سبيل الحيطة لإعدام بعض او كل الخنازير للتقليل من خطر الإصابة بهذا الوباء؟

إذا كانت الإجابة بنعم فلتذبح أو تعدم فورا، أما إذا كان هذا القرار لن يحمينا من انتشار المرض ولا يمكن وصفه بأنه حتى إجراء احترازى فلنتوقف فورا عن قرار الذبح.

المؤكد أن الحكومة لن تتخذ أيا من القرارين على ضوء اعتبارات صحية واجتماعية كاملة، إنما بالتأكيد ستدخل فى حسابها قوة اللوبى الرافض لتنفيذ هذا القرار فى الداخل والخارج، والذى اعتاد على ابتزاز المجتمع المصرى بإلباس كل مشكلة لباسا طائفيا أثبتت الأيام أن الدولة ترضخ له مهما كانت النتائج الكارثية لهذه السياسة على علاقة المسلمين بالأقباط، وعلى قضايا المواطنة فى مصر

على الأرجح لن تستطيع الدولة تنفيذ قرار الذبح الجماعى للخنازير، لأنه طبيا لا يبدو أنه محل موافقة، كما أن قوة المناوئين لهذا القرار أكبر (للأسف الشديد) من دولة المواءمات التى نعيش فيها

وإذا قدر الله وتعرضت مصر لوباء حقيقى، سيكون أول ضحاياها مربى الخنازير، وليس لمتاجرين بهموم الأقباط القابعين فى المهجر، فقد رسبوا كما فى كل مرة فى لتعامل مع أى قضية بمنظور المواطنة حتى لو كانت على أرضية صحية واجتماعية، فالمؤكد أن قرارات الحكومة تحركها خيبتها وليس طائفيتها، وأن تخبطها وسوء إدارتها ليس له دوافع «أيديولوجية إسلامية»، كما أصر مروجو خطاب الطائفية أن يقولوا.

صحيح أن كثيرا من المسلمين روجوا لخطاب استخف بصورة فجة بمصيبة أحلت بشركائهم فى الوطن، لم يخالفوا فيها قوانين البلاد التى سمحت بتربية الخنازير وصنع الخمور وغيرها.

إن الحكم بين المصريين يجب أن يكون القانون حتى لو لم يعجبنا، وما لم نفق نحن البشر من مصيبة تحويل كل قضية سياسية واجتماعية إلى قضية طائفية فسنكون جلبنا على أنفسنا مصائب أخرى أشد فتكا من أوبئة الخنازير والطيور والمواشى، لأنها مس الإنسان الذى كرمه الله فى كل الأديان والأعراف

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية